الاتحاد المغاربي: معوقات التكامل الاقتصادي المغاربي

طرشون هناء: طالبة دكتوراه
جامعة باجي مختار – عنابة–

ملخص:

صحيح أن الدول المغاربية تملك رصيداً تاريخياً وحضارياً مشتركاً، إلا أن نجاح أي مشروع للاندماج الاقتصادي يتطلب إرادة سياسية صلبة لتجاوز الخلافات القائمة، واعتماد لغة المصالح الإستراتيجية المتبادلة، والعمل معاً لمواجهة التحديات الاقتصادية والأمنية المشتركة. ويُعَدّ الاندماج الإقليمي في المغرب العربي من الإجابات المهمة على التحديات التي تواجه المنطقة، سواء لجهة إيجاد فرص عمل أو لجهة تحقيق تنمية متوازنة داخل الأقطار المغاربية.ويبقى تعزيز الجهود المشتركة من أجل تكريس الاندماج الاقتصادي بين دول المغرب العربي حسب الخبراء عاملا مساعدا على تحقيق الوحدة السياسية، والدفع نحو بناء تصور مشترك لأشكال الاندماج والتكامل السياسي، فالإمكانيات الذاتية وحدها لا يمكن أن تحقق تقدما للدول دون تكتل إقليمي مبني على أسس واضحة ورغبة سياسية حقيقية من قبل الدول الأعضاء التي ترغب في الاستفادة من هذا التكتل الإقليمي.

من خلال دراسة أكاديمية نظرية سنحاول الإجابة على جملة من التساؤلات حول واقع الاتحاد المغاربي ومختلف رهاناته واهم معوقات الوحدة المغاربية وفي الأخير خلصت الدراسة إلى جملة من الحلول والاستراتيجيات للتصدي لهذه العراقيل.

الكلمات الدالة:الإتحاد المغاربي، التكامل، التنمية، الإقتصادي، معوقات.

Abstract:

The success of any economic integration project requires strong political will to overcome existing differences, adopt a language of mutual strategic interests, and work together to meet common economic and security challenges. Regional integration in the Maghreb is an important response to the challenges facing the region, both in terms of job creation and balanced development within the Maghreb. Strengthening joint efforts to consolidate economic integration among the Arab Maghreb countries, according to experts, is a factor in achieving political unity and pushing towards building a common perception of forms of integration and political integration. Only the self-potentials can not advance countries without a regional bloc based on clear foundations and political will. By Member States that wish to benefit from this regional bloc.
Through a theoretical academic study we will try to answer a number of questions about the reality of the Maghreb Union and its various bets and the most important obstacles to Maghreb unity. Finally, the study concluded with a number of solutions and strategies to address these obstacles.

Keywords: Maghreb Union, Integration, Development, Economic, Constraints.

مقدمة:

عالم اليوم هو عالم التكتلات الكبرى بامتياز، وقد اختارت العديد من الدول خلال القرنين الأخيرينأن تسير في هذا الاتجاه باعتباره السبيل الأمثل بالنسبة لها لتلبية جملة من الضرورات والاحتياجات والانتظارات فرضها واقع هذه الدول وما كانت تواجهه من تحديات داخلية وخارجية، أمنية أحيانا واقتصادية أحيانا أخرى. ولعل إطلالة سريعة على الحيثيات التي حفت بنشأة الاتحاد الأوربي والتطورات التي عرفها هذا التكتل وحجم ما تحقق لأعضائه من مكاسب وانجازات تغنينا عن كل تفصيل. فقد بات هذا الاتحاد القوة الاقتصادية الثانية التي تنافس الولايات المتحدة الأمريكية، وصارت لليورو تبعا لذلك قيمة أو لنقل قوة تبادلية كبيرة في سوق المال العالمية وقدرة على منافسة "الدولار "الأمريكي. كذلك فإن المنطق والتجربة تؤكدان بأن الوحدة تولد غالبا القوة، بخلاف التفرق والتشتت فإنه مؤذن بالضعف والانهيار والتخلف، لذلك فإن اتجاه الدول المغاربية في لحظة من تاريخها نحو التوحد والتكتل يعد قرارا رشيدا وله مبرراته القوية، ولكن وبعد ما يزيد عن الخمسة عشر سنة من بعث الاتحاد المغاربي تبدو لنا النتائج هزيلة وشبه منعدمة، بل أن حالات التوتر التي تسود العلاقات القائمة بين الدول المغاربية من حين لآخر تجعلنا نشك في مدى جدوى وجدية هذا المشروع، لذلك نرى أنه من المشروع اليوم – وفي كل وقت –أن نذكر بجملة الرهانات التي يفترض ان تكون حاضرة في أذهان حكام وشعوب المنطقة المغاربية، وأن نتساءل عن جملة المعوقات التي حالت دون تحقيق هذه الرهانات وجملة ما تطمح له الشعوب المغاربية، ولعل تناول هذين الجانبين بالدراسة والتوضيح يساهم ولو بقسط بسيط في إنارة السبيل ودفع المشروع المغاربي إلى الأمام خدمة للمصالح المشتركة لمجموع الدول المغاربية . ومن خلال دراسة نظرية أكاديمية خلصنا للتساؤل المركزي التالي:

– ما هي معوقات التكامل الاقتصادي المغاربي ؟

الأسئلة البحثية:

يندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي جملة من التساؤلات الفرعية:

– ما هي مراحل تطور الإتحاد المغاربي؟

– ما هي أهم رهانات التنسيق المغاربي؟

– ما هو تأثير الثورات العربية على تجسيد الوحدة الإقليمية المغاربية؟

– ما هي معوقات الوحدة المغاربية؟

أهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى التعريف بمصطلح الاتحاد المغاربي وتحديد الرهانات الخاصة بتنسيقه، وكذا حصر المعوقات التي تهدد الوحدة المغاربية وفي الأخير إيجاد الاستراتيجيات والحلول الممكنة للتصدي لهذه الأخيرة التي حالت دون تحقيق طموحات الشعوب المغاربية.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة في مساهمتها في الإثراء البحثي للحقل المعرفي من جهة، ة والمساهمة ولو بقسط بسيط في إنارة السبيل ودفع المشروع المغاربي إلى الأمام خدمة للمصالح المشتركة لمجموع الدول المغاربية.

1–نشأة الاتحاد المغاربي:

في السابع عشر من شهر فيفري لسنة 1989 أبرمت معاهدة الاتحاد المغاربي بمدينة مراكش، وقد فتحت هذه الخطوة المهمة أمام الشعوب المغاربية آمالا وطموحات وانتظارات عريضة وهامة ، فالجميع مؤمن بأن حالة التفرق التي عليها امتنا العربية عموما هي من مخلفات الاستعمار البغيض وهي جزء من خطة استعمارية وامبريالية خبيثة عنوانها العريض "فرق تسد" كذلك يعرف الجميع ان الدول العربية عموما والمغاربية على وجه التحديد تملك من الثروات الطبيعية ما لو أحسنت استغلاله واستثماره وتوظيفه لاستطاعت أن تحقق نهضة شاملة واكتفاء ذاتيا يجعلها تتحرر تدريجيا من كل أشكال التبعية للغرب فيكون لها بالتالي وزنا سياسيا وقدرة على التأثير في السياسة الدولية وبالتالي الولوج الى مجالات الفعل التاريخي من الباب العريض.

إن التكتل في عالم اليوم هو خيار ضروري وحيوي تفرضه التحديات الدولية التي تجعل من التجمعات الإقليمية وسيلة للاحتماء من المخاطر الخارجية المتزايدة في أبعادها العسكرية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومدخلاً لربح رهانات التنمية الشاملة.

ويبدو أن هناك مجموعة من العوامل المحفزة على تفعيل الاتحاد المغاربي والتعجيل بتحقيق التعاون والتنسيق بين أعضائه اليوم قبل الغد، فعلاوة على المقومات البشرية والطبيعية والثقافية والاجتماعية والتاريخية.. التي تمثل أرضية صلبة وجديرة بخلق تكتل إقليمي قوي قادر على دعم مشاريع تنموية رائدة في المنطقة، تمتد الدول المغاربية على امتداد موقع استراتيجي مهم، كما تواجه دول المغرب الكبير مجموعة من التحديات الاقتصادية والأمنية والبيئية والاجتماعية والتي لا يمكن التعاطي معها بنجاعة إلا في إطار من التعاون والتنسيق المغاربي.

إن الإكراهات الاجتماعية والاقتصادية (ارتفاع معدلات الفقر، والبطالة..) التي تمر بها مختلف هذه الدول، بالإضافة إلى تزايد التهافت الخارجي على هذه المنطقة الإستراتيجية بموقعها والغنية بخيراتها الطبيعية، ثم ضعف القدرة التفاوضية المغاربية في مواجهة الاتحاد الأوروبي وغيره من القوى الدولية الكبرى.. التي تتقاسم معها عدداً من الملفات والمصالح المهمة، كلها عوامل تفرض بحدة التعجيل باستثمار مختلف الإمكانات والمقومات الاقتصادية والبشرية.. المتاحة لتفعيل وتطوير الاتحاد.

كما أن تنامي حدة العمليات "الإرهابية" في المنطقة، بعد ظهور تنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" وامتداد الجماعات المتطرفة وتنامي الصراعات على امتداد المناطق المجاورة للدول المغاربية، إضافة إلى الارتباكات الأمنية التي تشهدها ليبيا، وتزايد الهجرة السرية نحو أوروبا من وعبر الأقطار المغاربية، كلها عوامل تفرض مزيداً من التنسيق والتعاون بين الدول المغاربية في مختلف المجالات، وبخاصة الاقتصادية منها، أسوة بالدول الأوروبية التي عرفت أولى تكتلاتها الاقتصادية حول مادتي الفحم الحجري والصلب ففي سنة 1951 أعلن تأسيس المجموعة الاقتصادية الأوربية التي ضمت ستة دول وهي فرنسا وألمانيا وايطاليا وبلجيكا واللكسمبورغ وهولندا. ثم اتسعت رقعة هذا التكتل تدريجيا لتشمل سنة 2007 سبعة وعشرين دولة هي التي تكون اليوم "الاتحاد الأوربي" وهذه الدول تتعاون في جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية وغيرها وتمثل قوة هي من ابرز القوى الفاعلة في الساحة الدولية. وجدير بنا أن نذكّر في هذا السياق بتلك النزاعات المسلحة التي وقعت سواء بين فرنسا وألمانيا بغاية السيطرة على منطقتي الالزاسواللورين الغنيتين بالفحم الحجري والصلب، أو بتلك الحروب الدامية التي عرفتها أوربا في أكثر من مناسبتين، ومع ذلك استطاعت هذه الدول أن تلملم جراحها وتنسى خلافاتها وان توجد الحلول المناسبة لمنع التقاتل بينهما من جديد) لذلك أعود فأقول أنه جدير بنا كعرب أو كشعوب مغاربية أن نتجاوز خلافاتنا وأن نتعالى على حساباتنا الضيقة وأن نؤمن بأن لا أمل لنا في الالتحاق بركب الامم المتقدمة والمالكة لمصيرها إلا من خلال التوحد.

إن توفر العديد من القواسم المشتركة بين متساكني المنطقة المغاربية بالإضافة لعنصر الرغبة في تحقيق مشروع الوحدة المغاربية- ولا يهم ان كان هذا التوحد على أساس فيدرالي أو كونفيدرالي- يمثل عاملا أساسيا من شأنه أن يدعم السير بهذا المشروع الى مداه البعيد، كذلك فإنه سيسمح بإرساء دعائم تنمية إنسانية واعدة لأعضائه، تمكن من التقليص من حدة التفاوت الحضاري الذي يفصل بين دول الضفة الشمالية ودول الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، بالشكل الذي يمنح المجموعة المغاربية وزناً في هذه المنطقة الإستراتيجية، وقوة تفاوضية تكفل لها مقاربة مختلف القضايا والملفات المشتركة (الأمن الإقليمي، و"الإرهاب "الدولي، والهجرة السرية، والصيد البحري، والتبادل التجاري، والاستثمار)..مع دول الاتحاد الأوروبي من موقع مريح وندّي.

2- رهانات التنسيق المغاربي:

إن محدودية الأسواق المحلية تقتضي التقليص من الحواجز القانونية والإجرائية المعطلة للمبادلات الاقتصادية البينية والشروع في إيجاد سوق مغاربية موحدة تتسع للدول المغاربية الخمسة وتعطي الأولوية المطلقة للمنتجات المحلية لهذه الدول. علاوة على ذلك، فإن منهجية التفاوض المنفرد مع التكتلات الاقتصادية العالمية الكبرى تبدو عديمة الجدوى لأنها تعطي لتلك التكتلات إمكانيات عريضة لفرض شروطها وامتلاءاتها على هذه الدول المغاربية . لذلك يمكن أن يشكّل التقارب الاقتصادي بين الدول المغاربية سبيلا لتحقيق الرفاه لشعوب المنطقة وحفظ عزتها وكرامتها، إذ لا كرامة في نظرنا لشعب يستورد ضرورياته وحاجياته من وراء الحدود والبحار.

إن مشروعًا اقتصاديا مغاربيًّا مشتركا وتحقيق درجات هامة من التنمية من شأنه أن يساعد الدول المغاربية على الحد من تبعيتها للغرب وتحقيق استقلاليتها السياسية، كذلك فإن التنسيق على مستوى السياسة الخارجية للدول المغاربية سيمكن هذه الدول من أن يكون لها رأيا مسموعا ومؤثرا في السياسة الدولية، فتكون بذلك فاعلة في التاريخ.

كذلك فإن مقاومة الإرهاب والقضاء على الجماعات الإرهابية يتطلب توحيد السياسات الأمنية والعسكرية، فقد اكتسبت هذه الجماعات من الخبرة القتالية الميدانية والإمكانيات المادية والكثرة العددية ما يجعل التوحد المغاربي في مواجهتها أمرا ضروريا.

3- دول الاتحادالمغاربي ورهان الديمقراية في مرحلة ما بعد الثورات العربية:

رفعت خلال الثورات العربية شعارات مختلفة بعضها يحمل طابعا اقتصاديا وبعضها الآخر طابعا اجتماعيا ونوع ثالث له طابع سياسي، فمطلبي الحرية والديمقراطية يعدان من المطالب المركزية في الثورات العربية، وهذا واضح وجلي سواء في الشعارات المرفوعة "يسقط الاستبداد" "تسقط الدكتاتورية a bas la dictature "أو على مستوى الكيفية التي اديرت بها المراحل الانتقالية في العديد من هذه الدول مثل تونس وليبيا ومصر في الانتخابات الأولى، فقد كانت تلك الانتخابات بمثابة الاعراس السياسية نظرا للشفافية والمصداقية التي اتسمت بها لاول مرة بعد ما يناهز النصف قرن من الحكم الاستبدادي والانفرادي في بعض هذه الدول العربية. لكن بغض النظر عن التعثرات او الانتكاسات التي تعرضت لها بعض هذه الثورات، وبقاء بعض الدول المغاربية بمنأى عن هذه الثورات، فإن دول الاتحاد المغاربي تبذل جهدا كبيرا من اجل اجراء بعض الإصلاحات السياسية لتجنب ثورات قد لا تحمد عقباها وهذا ما حصل في الجزائر والمغرب الأقصى خاصة. ولكن مثل هذه الجهود لا تنفي وجود تفاوت بين الدول المغاربية على مستوى تقدمها في السلم الديمقراطي نبينه في النقاط التالية:

- تقدم تونس اليوم نموذجا متميزا في منطقة شمال افريقيا والمنطقة العربية عموما في التأسيس لنظام ديمقراطي على أسس صحيحة، فقد استطاعت في مناسبتين أن تنظم انتخابات حرة ونزيهة حازت على إعجاب كل المراقبين المحليين والدوليين، وتعاطي الفرقاء السياسيين مع نتائج الانتخابات بروح سياسية عالية، كما عاش التونسيون خلال خمس سنوات أربعة تجارب من التداول السلمي على السلطة، وهم يمرون بتجربة غير مسبوقة في التمتع بحرية التعبير والإعلاموالتنظم الحزبي والنقد السياسي دون أن ننفي بعض التعثرات وهذا طبيعي خلال المراحل الانتقالية. ومما ساعد التونسيين على التقدم في أنجاح تجربتهم الديمقراطية الناشئة هو بقاء الجيش وقوات الأمن الوطني على الحياد و حرصهم على عدم التدخل في الشأن السياسي، وهو مكسب من حق جميع التونسيين الافتخار به.

- أما ليبيا فإنها تمر بمرحلة انتقالية معقدة جدا بسبب غياب التقاليد الديمقراطية غيابا تاما في تجربة الحكم الليبية، وحتى ما كان يسميه القذافي بالديمقراطية المباشرة أو بالديمقراطية الجماهيرية هي في نظر العديد من الناقدين من باب ذر الرماد في العيون والتغطية على الحكم العسكري القائم على احتكار السلطة والنفوذ. كذلك فإن وجود كمية كبيرة من الأسلحة بأيدي الليبيين قد أدى بهم لحالة من التقاتل الأهلي، ومما زاد الأوضاع تعقيدا في ليبيا هو وجود الجماعات الإرهابية المتمثلة في "داعش "ذلك أن واقع اللادولة في ليبيا مثل الفضاء المناسب لتجمع هذه الجماعات وسيطرتها على مساحة هامة من التراب الليبي، فصارت نظرا لذلك تمثل تهديدا لأمن المنطقة بأسرها، من جهة أخرى فقد حفز الانقلاب العسكري الذي حصل في مصر بقايا نظام القذافي للدخول على خط الصراع القائم اليوم بين الفرقاء الليبيين مما زاد في تعقيد الأوضاع السياسية، وجعل الحلول السياسية بعيدة المنال .وهذا المناخ السياسي والأمني المتوتر يمكن أن يؤدي- في حالة استمراره- إلى التدخل العسكري الخارجي وازدياد الأوضاع سوءا، وهذا عائق في نظرنا سيعطل كل إمكانية لإعادة بعث فكرة الاتحاد المغاربي لعقود عديدة.

- أما في الجزائر فإن التجربة الديمقراطية لا تزال تعاني من بعض التعثرات، وليس أدل على ذلك من إلغاء نتائج الانتخابات التشريعية المنجزة في ديسمبر 1991والتي فازت فيها الجبهة الإسلاميةللإنقاذ.(ألغيت هذه الانتخابات بتاريخ 12جانفي 1992.) ويرى بعض الخبراء السياسيين أن نظام الحكم في الجزائر أقرب لنظام الحكم العسكري نظرا للنفوذ الكبير والامتيازات الكبيرة التي يحظى بها الجنرالات، وما الانتخابات ووجود الأحزاب السياسية وأجهزة الحكم المدني سوى غلاف خارجي غايته إرضاء الجبهة الداخية من جهة وتجنب الانتقادات الدولية من جهة أخرى، وهذا لا يعني ان الوضع في تونس قبل الثورة كان أفضل مما هو في الجزائر اتجاه، بل نريد أن نقول أنه بإمكان الحكام العرب ومحترفي السياسة بالدول المغاربية أن يخطوا خطوات جدية في اتجاه إرساء الديمقراطية الحقيقية، دون أن يضطروا هذه الشعوب للخروج في الشوارع والدخول في ثورات أو حركات احتجاجية غير مضمونة العواقب. إن عدم الاقتناع بأهمية وجدوى الديمقراطية يجعل الأوضاع مهددة بالانفجار في أي لحظة ولا ننسى العشرية السوداء التي عاشها الشعب الجزائري الشقيق بداية من سنة 1992، حيث قتل الآلاف من الجزائريين، ويمكن القول بأن أجواء عدم الثقة بين الفرقاء السياسيين سواء في الجزائر أو في تونس هي علامة دالة على أن الشعوب المغاربية لم تتأهل بما فيه الكفاية للالتحاق بركب العالم الديمقراطي .كذلك فإن مظاهر العنف السياسي التي تحدث هنا أو هناك داخل المنطقة المغاربية، هي في نظرنا من المعوقات التي تحول دون التقدم في انجاز مشروع الاتحاد المغاربي.

- أما في موريتانيا فان الانقلاب العسكري الذي قاده الجنرال محمد ولد عبد العزيز في 6 أوت 2008 يعتبر مقوِّضًا للانطلاقة الديمقراطية التي بدأت في 3 أوت 2005 بإسقاط الرئيس معاوية ولد سيدي أحمد الطائع. وهذا يعني أن تدخل الجيش في الحياة السياسية سواء في موريتانيا أو في ليبيا أو أي دولة أخرى سيجعل التجربة الديمقراطية شبه معطلة في مثل هذه الدول.

·أما الشعب المغربي الشقيق فإنه يبدو ومنذ اعتلاء الملك محمد السادس لعرش الملك، قد قطع خطوات هامة في اتجاه ارساء قواعد الدولة الديمقراطية الحديثة على أسس صحيحة، والتحركات الشعبية التي حدثت في فيفري 2011قد ادت الى حصول التعديل الدستوري الذي تم في نفس السنة والذي كان من أهدافه التأسيس لحياة ديمقراطية تعددية تتسع لكل الأطياف السياسية، وتكرس نوعا من الحكم المحلي في الجهات يفسح لعموم الناس المشاركة في إدارة الشأن العام. ولعل الانتخابات البرلمانية النزيهة التي أنجزت في المغرب سنة 2011 وكذلك الانتخابات البلدية التي أجريت سنة 2015 وما ترتب عنهما من تداول على السلطة العامة أو المحلية بين الأحزاب الرئيسية بالمغرب مثل حزب العدالة والتنمية وحزب الاستقلال وحزب الشعب تعد من ابرز الدلائل على أن المغرب الأقصى قد انظم فعلا لنادي الدول الديمقراطية.

4- الثورات العربية حافز نحو الوحدة الإقليمية:

ينعم الوضع المغاربي اليوم بفرصة سانحة لإعادة بناء صرح اتحاد المغرب العربي .فقبل هبوب رياح الثورات العربية، كانت الأنظمة المغاربية محكومة بمنطق الاستمرارية والمحافظة وإبقاء الحال على ما هو عليه، وعندما وقعت الثورات العربية تخلخلت أركان هذه الأنظمة فسقط بعضها مثلما هو الحال في تونس وليبيا واضطر بعضها الآخر للدخول في إصلاحات سياسية يراها البعض ترقيعية ويراها آخرون جدية وذات أهمية كبيرة مثلما ما هو الحال بالنسبة للجزائر أو المغرب. ونعتقد ان هذه التحولات السياسية في اتجاه الديمقراطية وما ستوفره من حريات سيمكن مؤسسات المجتمع المدني من ان تلعب دورا كبيرا في دعم جهود الوحدة المغاربية.

يمكن القول بأن السمعة الحسنة التي أصبحت تحظى بها تونس في مرحلة ما بعد الثورة سواء على المستوى الإقليميأو العالمي، يرشحها لتلعب دورا مهما في المنطقة المغاربية وخاصة على مستوى تنظيم الانتخابات وضمان شفافيتها، ويجب على شعوب المنطقة أن تؤمن أنه لا خيار أمامها سوى الانخراط في التجربة الديمقراطية ويتطلب هذا من حكام المنطقة ان يقودوا شعوبهم في هذا الاتجاه وان لا يضطروهم للدخول في ثورات ليست مضمونة العواقب.

إن الديمقراطية عامل مساعد في نظرنا لدعم التوجهات الوحدوية، لأنها ستمكن شعوب المنطقة المغاربية من إيجاد الأرضية وكذلك الصيغ المناسبة لتحويل مشروع الوحدة المغاربية لواقع ملموس. كذلك فان التداول السلمي على السلطة سيمكن من تصعيد الأحزاب المؤمنة بضرورة تحقيق الوحدة المغاربية والعربية عموما وإرجاع الجغرافيا العربية إلى ما كانت عليه قبل معاهدات التقسيم والاستعمار. إن المسألة في نظرنا على صلة وثيقة بمسألة الاستقلال الذي يراه كثيرون منقوصا ما لم يؤد لإرجاع الأوضاع لما كانت عليه قبل التقسيم، وهذا يتطلب في نظرنا أنظمة حكم مؤمنة بالفعل بوجوب تخليص الأمة من كل مخلفات الاستعمار. فإذا لم تقتنع هذه الأنظمة وجب على شعوب المنطقة أن تعد العدة ليوم تهب فيه هبة واحدة في اتجاه المناطق الحدودية، تبلغ من خلالها رسالة واضحة للحكام بأن الحدود لا تعني لهم شيئا وأن تنقل الأفراد والأموال والاستثمارات لا بد أن يكون حرا وهذا لا يعني فسح المجال أمام الفوضى بل يعني فقط الحد من إجراءات التنقل والتكثيف من الملتقيات العلمية والثقافية والرياضية المشتركة، وتدريجيا نتجاوز مرحلة الخطاب الأجوف والتنظير العقيم لنمر لمرحلة الممارسة والتنفيذ، ولقد رأينا الجماهير القادمة من ألمانيا الشرقية كيف زحفت في نوفمبر 1989 على الجدار الفاصل بين الألمانيتين وقامت بهدمه وإسقاطه، لتتأسس ألمانيا الموحدة التي نعرفها. كذلك يجب أن يدخل في وعينا وحسنا الوطني وعقيدتنا، بأن كل من يعطل ويعرقل الجهود المبذولة من أجل توحيد المنطقة المغربية في الحد الأدنى لا يمكن أن يكون إلا خائنا لمصالح الأمة وعميلا يشتغل لصالح الغرب. إن أسوأ ما يمكن أن نلاحظه في المنطقة العربية عموما هو أن تتحول الخيانة لوجهة نظر، وأن يتحول الاستبداد والقتل العشوائي وكل مظاهر الخراب التي نراها في اليمن أو في سوريا إلى عمل مشروع ونبيل يغلف بغلاف الجهاد عند البعض وغلاف الأمن الوطني أو القومي عند البعض والحقيقة خلاف ذلك تماما في نظري، فقتل الآلاف من العرب والمسلمين في سوريا أو العراق أو اليمن أو ليبيا أو مصر أو أي منطقة عربية أخرى لا يمكن أن يكون إلا في خدمة الصهيونية العالمية ومن سار في ركبها من المستعمرين الجدد الحريصين على وضع أيديهم على المقدرات الطبيعية التي تزخر بها المنطقة العربية. إن ما نلاحظه من تبادل للتهم بالخيانة أحيانا والعمالة أحيانا أخرى وتكفير البعض للبعض الآخر وادعاء كل طرف بأنه الأكثر وطنية أو الأكثر تمثيلا للإسلام أو الأحرص على حماية المصالح القومية، يعكس لنا عمق الأزمة التي تتخبط فيها أمتنا، فالأزمة في نظري أزمة عقل وفهم وتحليل، وهذا ما جعل غالبية الفرقاء من بني هذه الأمة يخبطون خبط عشواء، وأقرب للاختلاف والصدام منه للاتفاق والانسجام، وكما قال احد الحكماء " كل يغني على ليلاه وليلى لا تدين لهم بذاك".لذلك وجب على النخب السياسية والفكرية في المنطقة المغربية وخاصة المؤسسات البرلمانية التي تمثل إرادة الشعوب المغربية أن تضع ما يشبه العقد أو العهد المغربي الذي يحسم في مثل هذه المسائل، ذلك أنه لم نوحد مواقفنا الداخلية تجاه أمهات القضايا المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسانوالإرهاب واستقلالية القرار الداخلي وسبل تحقيق المصالح المشتركة وحقوق الأقليات...فإنه لن يكون من السهل علينا توحيد مواقفنا تجاه القضايا الإقليمية والدولية، مثل

الموقف من حركات المقاومة الإسلامية (حماس أو حزب الله) والموقف من التطبيع مع الكيان الصهيوني، أو الموقف من قضية الصحراء الغربية، أو التدخل العسكري الغربي هنا أو هناك بحجة المشاركة في مقاومة الإرهابأو المساعدة في إرساءأنظمة ديمقراطية. وما لم نوجد الآليات والأجهزة والمؤسسات القادرة على توحيد المواقف في مثل هذه القضايا فإن تقدمنا في اتجاه انجاز حلم الوحدة المغربية والعربية في مرحلة أخرى، سيكون بعيد المنال.

5- معوقات الوحدة المغربية:

شهد مسار الاتحاد المغاربي مدّاً وجزراً، تبعاً لطبيعة العلاقات القائمة بين مختلف أعضائه، والتي تنوعت بدورها بين التناغم تارة والتوتر تارة أخرى، بفعل خلافات عابرة أو تاريخية، بالإضافة إلى الإكراه والمشاكل التي فرضها الواقع الدولي المتحول في كثير من الأحيان.

وعلى عكس بعض التجمعات الإقليمية التي استثمرت التحولات الدولية لمصلحتها، جاءت حصيلة الاتحاد المغاربي هزيلة وضعيفة، بفعل جمود مؤسساته، وعدم تفعيل مختلف الاتفاقات المهمة المبرمة، وغياب الإرادة الصادقة لتحقيق مشروع الاتحاد ألمغاربي لواقع ملموس. لذلك وبعد مرور أكثر من 25 سنة من إعلان تأسيس الاتحاد المغاربي يمكننا القول بأن منظمة الاتحاد المغاربي ليست سوى حبر على ورق، فماهي أهم المعوقات التي حالت دون تحقيق حلم الوحدة المغاربية؟.

أ- المعوقات السياسية:

غياب الإرادة السياسية القوية والصادقة، فكل واحد من زعماء الدول المغاربية لا يفكر إلا في خدمة مصالح ضيقة حزبية أحيانا وعائلية أو جهوية أحيانا أخرى وفي أحسن الأحوال تكون هذه المصالح والرهانات ذات طابع قطري ويعكس هذا التوجه ضعف الحس القومي والاممي عند معظم القيادات العربية. وحتى بعض الزعامات العربية المتبنية للفكر العربي الوحدوي، نراها قد فشلت فشلا ذريعا في إيجاد السبيل الأمثل الكفيل بتحقيق حلم الوحدة المغاربية او العربية عموما.بل نراهم يقترفون أخطاء قاتلة، باعتبارها تثير شكوكا مشروعة ومفهومة حول مدى صدق هؤلاء الزعماء في خدمة الأمة العربية، فالتدخل العراقي في الكويت، والتدخل الليبي في تونس فيما يعرف عند التونسيين بأحداث قفصة، نراه مثيرا للريبة والخوف لدى شعوب تبحث عن الاستقرار السياسي ولدى الحكام العرب الغير مستعدين بالمرة للتفريط في كراسي الحكم. من جهة أخرى يوجد اختلاف بين القيادات المغاربية حول شكل هذه الوحدة، فغالبية زعماء الدول المغاربية يقترحون ان يكون الاتحاد المغاربي في شكل "كونفيدرالية" تسمح بمضاعفة أشكال وصيغ التعاون بين المجموعة المغاربية في انتظار ان يحين الوقت المناسب لنشأة صيغ وحدوية أكثر اكتمالا .أما القذافي فإنه ينادي بان تكون هذه الوحدة في شكل "فيدرالي اندماجي" على نحو ما كان سيحدث بين تونس وليبيا بموجب اتفاقية جربة ولكن بورقيبة سرعان ما تراجع عن هذه الاتفاقية في خطابه المسمى "خطاب البلماريوم" في نهاية سنة 1972. وهذا التراجع يعكس في بعض دلالاته حالة من التردد وعدم الثقة بين الحكام العرب، وهي في رأينا معوقا أساسيا لقيام وحدة مغاربية حقيقية.

وجدير أن نذكر في هذا السياق بقضية "لوكربي" التي تورطت فيها ليبيا واتهم فيها النظام الليبي بمسؤوليته بتفجير إحدى الطائرات المدنية الامريكية- وذلك سنة1988، فوق مدينة لوكربي الاسكتلندية والتي قتل فيها المئات، وقد صدر القراران الاممان 747بتاريخ 31 مارس لسنة 1992 و883 بتاريخ 11 نوفمبر 1993 وقضيا بمعاقبة ليبيا بفرض الحظر الجوي عليها ومحاصرتها اقتصاديا وديبلوماسيا، والمثير للاستغراب هو أن دول الاتحاد المغاربي انخرطت في تطبيق هذه العقوبات غاضة نظرها عن المادة 14 من معاهدة اتحاد المغرب العربي التي تقر بأن" **كل اعتداء تتعرض له دولة من دول الاتحاد يعتبر اعتداء على الدول الأعضاءالأخرى** "وهذه صورة أخرى لعدم وضوح الرؤية السياسية بالنسبة للأنظمة الحاكمة بالمنقطة المغاربية وضعف الحس الوحدوي وتغليب الخلاص الفردي على الخلاص الجماعي .وكان من تداعيات هذه الازمة تغيب ليبيا عن فعاليات قمتين عربيتين هما قمتي نواقشوط وتونس، كذلك تعطل مشروع بناء الجامعة المغاربية الذي التزمت الجماهيرية بتمويله.

كذلك فإن قضية الصحراء الغربية تمثل بؤرة توتر في المنطقة المغاربية، فبالرغم من الاتفاق المبرم بين المغرب وموريتانيا حول تقسيم الصحراء (اتفاقية مدريد اكتوبر 1974) وإعلان المغرب سنة 2007موافقتها على تمكين الصحراويين من الحكم الذاتي، فإن هذه القضية لا تزال تخلق الكثير من المشاكل بين المغرب والجزائر، فالمغرب تتهم الجزائر بتعطيل كل الجهود الرامية لايجاد تسوية سلمية لقضية الصحراء المغربية، كما تتهمها أيضا بتسليح جبهة البوليساريو والوقوف وراء العديد من أعمال العنف في منطقة الجنوب المغربي. وتذكر بعض المصادر بأن الرئيس الجزائري بومدين قد استدعى الرئيس الموريتاني مختار ولد داداه إلى منطقة كولون بشار ليهدده بمصير غير معروف أن هو استمر في التنسيق مع دولة المغرب.

الملاحظ ومن خلال العودة إلى بعض مواقع التواصل الاجتماعي أن قضية الصحراء الغربية هي عبارة عن قنبلة موقوتة تهدد المنطقة بأسرها بالانفجار، وسأعرض بعض التعليقات والتدوينات حول هذه القضية لندرك عمق المشكلة وآثارها السلبية على الشعبين المغربي والجزائري:

ب– المعوقات القانونية :قام الاتحاد المغاربي على أساس اتفاقية تتضمن 19 مادة فقط[1]، وهي مبادئ عامة تفتقر من جهة للدقة والضبط ومن جهة ثانية فهي لا ترسم للدول المغاربية أهدافا قريبة وواضحة ولا الآليات التي يجب اعتمادها لتحقيق تلك الأهداف، وهذا يعكس نوعا من الارتجال في إعلان تأسيس الاتحاد المغاربي وعدم وضوح الرؤية المستقبلية لقيادات هذه الدول. كذلك فإن فصول الاتفاقية في حاجة للتحيين على ضوء المستجدات الإقليمية والدولية، ونعتقد أن كل عمل لا توفر له مقدماته وممهداته الضرورية سيؤول لا محالة إلى التعثر والفشل .**كذلك فإن اشتراط الإجماع في أي قرار يمكن أن يصدر عن مجلس الرؤساء ليكون نافذا، يجعل من الصعب جدا صدور قرارات قابلة للتنفيذ.**

الارتباط التاريخي بالغرب ودول الشمال جعل التعاون والتنسيق الاقتصادي والسياسي وحتى العسكري بين الدول المغاربية في حدوده الدنيا فكأن هذه الدول تتسابق في اتجاه بناء علاقات قوية مع الغرب لكسب دعمه وتأييده للبقاء في السلطة والحد من فاعلية التحركات الشعبية أوالجمعياتية المنددة بالاستبداد والحكم الفردي داخل هذه الدول، وقد رأينا كيف عرضت فرنسا على نظام بن علي أن تدعمه بكل الامكانيات العسكرية لاجهاض الثورة التونسية، لأن كل تغيير سياسي في تونس أو غيرها من الدول المغاربية لا يكون باذن مسبق من دول الغرب وخاصة فرنسا وايطاليا يمثل في نظرهم تهديدا مباشرا لمصالحهم الاقتصادية وأمنهم القومي. لذلك فلا غرابة أن ترتفع العديد من الأصوات الغربية المحتقرة للثورات العربية وما سمي بالربيع العربي، ومثال ذلك ما قاله الان شووي Alain Chouetرئيس الإدارة العامة للأمن الخارجي الفرنسي la DGSEفي مداخلته بالملتقى الذي نظمه معهد الدراسات العليا للدفاع الوطني بمدينة نيس الفرنسية سنة 2012 حول الحرب في سوريا "حيثما مر الربيع العربي فهو لم يخلف وراءه سوى الدمار والمآسي" كذلك فهو يصف وصول الإسلاميين للسلطة في هذه الدول ب"الكابوس "ويسميه ب "الخريف الاسلاموي" وهذا في نظرنا شكل من أشكال الوصاية التي لا يزال الغرب يمارسها تجاه مستعمراته القديمة. ونفس الشيء عبر عنه جون برادلي John Bradleyفي مقدمة كتابه "ما بعد الربيع العربي After the Arabspring,HowIslamistsHijacked the middle eastRevolts(2012)حين قال "تملكني الفزع عندما ذاعت انباء اندلاع انتفاضة شعبية في تونس، لم يكن السبب في ذلك إنني احمل أي تعاطف تجاه رئيس الدولة المستبد زين العابدين الذي كان يمسك بمقاليد الحكم منذ أكثر من عقدين من الزمن غير أنه غير انه في الوقت الذي اعتبر فيه أكثر صحفيي الغرب أن الاضطرابات التي يشهدها الشرق الأوسط خطوة نحو الديمقراطية كان لي رأي مخالف، فالإسلاميون الذين يتوقون إلىإقامة دول إسلامية وفرض الشريعة الإسلامية هم من سيخرجون منتصرين من الفوضى الحالية".[2]

ت– التبعية الاقتصادية للدول الغربية:

البلاد المغاربية كغيرها من دول العالم الثالث تعيش في حالة من التبعية لدول المركز الأوربي، وهي لا تملك – وربما لا تريد– أن تتحرك بحرية في مجال رسم رهاناتها واستراتيجياتها إلا في الحدود التي لا تتصادم فيها مع المصالح الخاصة بدول المركز.

وان ضعف المخزون النقدي للدول المغاربية وعدم قدرتها على تمويل المشاريع الضخمة قد دفعها للانخراط في دوامة الاقتراض من البنوك والمؤسسات المالية الغربية فقد بلغ حجم الديون الجزائرية[3] 24 مليار دولار، والمغربية 17 مليار دولار والتونسية 12 مليار دولار وحتى ليبيا فإنها وبالرغم من عائداتها المالية الهائلة بفضل ثروتها البترولية ومحدودية عدد سكانها فإنها مدينة بدين قيمته 5 مليار دولار، وأما موريتانيا فبلغ حم ديونها 2 مليار دولار. وخلال السنوات التي عقبت الثورة التونسية ارتفع حجم المديونية التونسية ليبلغ قيمة ال26 مليار دولار(بنسبة تجاوزت ال45% من ميزانية الدولة) ويمثل هذا الارتباط بالغرب حالة من التبعية للخارج وتهديدًا للاستقلال السياسي والاقتصادي لهذه الدول، فدول الاتحاد المغاربي تبدو وكأنها مسلوبة الإرادة وليس لها أي قدرة على اتخاذ قرارات مستقلة سياسية او اقتصادية أو عسكرية دون أن تطلب الإذن من هذا الغرب الذي لم يتحرر بعد من روحه التوسعية والاستعمارية، لذلك فان دولا مثل فرنسا وبريطانيا لا تزال تمارس نوعا من الهيمنة والاحتلال غير المباشر تجاه مستعمراتها القديمة. وهي تتنافس في ذلك مع بعض القوى الأخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية والصين التي تبحث لها عن موطئ قدم داخل المنطقة المغاربية، وكذلك في افريقيا والمنطقة العربية عموما.

ث– وجود العديد من مظاهر التوتر في العلاقات المغاربية وخاصة بين الجزائر والمغرب فيما يتعلق بقضية الصحراء الغربية، كذلك فان العلاقة بين تونس وليبيا لم تكن بمنأى عن مثل هذه التوترات (أحداث قفصة) والتهديدات التي وجهها القذافي للشعب التونسي أثناء قيام الثورة التونسية حيث اعد الآلاف من المرتزقة لمساندة نظام بن علي وقمع التونسيين الحالمين بالتغيير. كذلك فان مطالبة الامازيغ في الجزائر مثلا بحقوقهم الثقافية والسياسية قد خلق في فترات عديدة تهديدا لوحدة الجغرافيا المغاربية واستقرار منطقة الاتحاد المغاربي بأسرها. لذلك يمكن القول بان البلدان المغاربية وإن بدت للوهلة الاولى في حالة لا حرب إلا أنها تعيش في حالة اللاسلم وهذا الواقع يمثل في نظرنا تحديا خطيرا ومعوقا من معوقات التوحد المغاربي.

ج– الخطر الارهابي :يمثل التطرف الديني اليوم خطرا كبيرا بالنسبة للشعوب المغاربية وهو يهدد امن واستقرار هذه الدول ويزيد في تعقيد الأوضاع بها، فالأعمال الإرهابية التي تحدث بهذه الدول من حين لآخر لا تمثل خطرا على الأرواح فقط بل على الاقتصاد كذلك. فمردودية القطاع السياحي في تونس عرفت تراجعا كبيرا على إثر العمليات الإرهابية التي حدثت في متحف باردو في18 مارس 2015، أو في سوسة بتاريخ 26 جوان 2015.خاصة وأن المستهدفين في الحالتين كانوا من السياح، مما أثر سلبا على الاقتصاد التونسي ، كذلك فان قطاع الاستثمار عرف تراجعا كبيرا بسبب غياب الأمن والاستقرار . ويمثل الوضع الغير مستقر بالبلدان التي عرفت ثورات مثل تونس وليبيا بالخصوص أرضا خصبة لتنامي الجماعات الإرهابية وهو ما يفسر لنا وجود فروع لتنظيمي داعش والقاعدة داخل هذه الدول فكان لكل ذلك الأثر السيئ على اقتصاديات هذه الدول، وفي خضم هذا الواقع المهدد بالانفجار داخل المنطقة المغاربية نلاحظ أن بعضها قد بات يبحث عن الخلاص الفردي من خلال تقوية جبهته الداخلية وإبرام اتفاقيات أمنية مع بعض الإطراف الغربية الأوربيةأوالأمريكية مثلما فعلت تونس حين أبرمت اتفاقية التعاون الأمني مع حلف الناتو والتي أثارت حفيظة وغضب الجهات الممثلة للسلطة الجزائرية.

ح–الاختلاف على مستوى الأنظمة السياسية القائمة: فبعضها اقرب إلى النظم العسكرية مثلما هو الشأن بالنسبة للنظام الليبي قبل قيام الثورة الليبية، ومنها ما هو ملكي مثل ما هو الشأن في المغرب الأقصى ومنها ماهية أقرب للنظام الجمهوري الرئاسي مثلما هو الحال في تونس والجزائر وموريتانيا، ونعتقد أن هذا الاختلاف في أنظمة الحكم وميل الحكام العرب عموما للاستمرار في السلطة خلق إحساسا لديهم بالخوف من كل تجربة جديدة بل يمكن القول ان الهدف الأساسي من بعض مظاهر التنسيق العربي عموما كان يتمثل في تكريس مبدأ البقاء في السلطة فقد كانت الاجتماعات التي يعقدها وزراء الداخلية العرب هي الأكثر نجاحا وبروزا وانتظاما.

انخراط منظمات المجتمع المدني في جهود البناء المغاربي :فالجمعيات الحقوقية والأحزاب السياسية ووسائل الإعلام، والنخب المثقفة تبدو وكأنها ليست معنية بالتنسيق المغاربي والجهود الوحدوية .بل ان بعض المنابر الإعلامية تساهم في توتير العلاقة بين بعض الدول المغاربية، كذلك فإن بعض المباريات الرياضية في كرة القدم خاصة وكذلك بعض التصريحات التي تصدر عن بعض السياسيين تتحول في مناسبات عدة إلىأسباب لتوتر العلاقة بين الدول المغاربية نظرا لما يصحبها من عنف واعتقالات. فمنظمات المجتمع المدني كان بإمكانها أن تكون عناصر داعمة للجهود السياسية الرامية لتحقيق الوحدة المغاربية، قادرة على مواجهة مختلف التحديات وتذليل الصعاب التي تواجه مطلب الاندماج المغاربي، وتدفع باتجاه تحفيز السلطات السياسية بالمنطقة لاتخاذ قرارات جريئة في هذا الاتجاه، علاوة على تقوية أساس هذا البناء بمقترحاتها وأفكارها، لإخراجه من طابعه الفوقي وركوده، وتحويله لواقع ملموس وتجربة تعاش .لكن ما تحقق من نتائج هزيلة يعد دليلا على أن هذه المنظمات والجمعيات كانت ولا تزال محدودة الفاعلية إذا لم نقل معدومة الفاعلية تماما. بل يمكن القول بأن بعض التصريحات والبيانات الصادرة عن بعض المنظمات أو الأحزاب في هذه الدولة أو تلك، تحمل أحيانا مضامين تعتبرها دولة مغاربية أخرى ذات طابع عدائي(تبني الحراك الاحتجاجي في دولة ما أو تشويهه سيلقى لا محالة استحسانا من قبل بعض الإطراف المتنازعة واستهجانا من قبل الإطراف المقابلة لها.

6– قراءة إحصائية للمبادلات الاقتصادية لدول المغرب العربي :

تمثل هذه الأرقام واقع التجارة والتبادلات الاقتصادية المغاربية مابين سنوات 1988 إلى 2011.

الجدول رقم (08): تطور التجارة المغاربية البينية في الفترة (1988–2011)–الوحدة: مليون دولار

			1988-1994	1995-2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الجزائر	تونس	ق	109,6	76,2	0,0	0,0	0,0	0,0	171,0	207,6	327,0	778,5	492,3	624,1	702,5
		%	53,42	36,4	0,0	0,0	0,0	0,0	36,56	34,14	34,52	53,45	55,61	50,26	44,8
	المغرب	ق	63,8	104,7	147,4	153,5	155,7	206,5	282,7	380,6	561,2	628,8	379,9	585,9	851,4
		%	31,09	49,9	66,09	89,45	92,46	82,6	60,44	62,59	59,24	43,17	42,91	47,18	54,4
	ليبيا	ق	8,73	2,76	4,7	8,7	10,6	42,9	13,9	17,9	52,8	46,7	11,1	30,7	11,4
		%	4,25	1,32	2,11	5,07	6,29	17,16	2,97	2,94	5,57	3,21	1,25	2,47	0,73
	موريتانيا	ق	23,02	25,9	70,9	9,4	2,1	0,6	0,1	2,0	6,3	2,4	2,0	1,1	0,7
		%	11,22	12,4	31,79	5,48	1,25	0,24	0,02	0,33	0,66	0,16	0,22	0,09	0,04
تونس	الجزائر	ق	94,65	66,9	77,9	11,1	114,7	114,1	182,9	192,0	286,9	405,6	430,7	474,5	405,9
		%	43,06	21,0	20,67	53,62	20,52	20,26	23,69	20,85	24,47	26,56	29,62	34,82	27,9
	المغرب	ق	28,32	30,9	42,0	5,8	50,5	77,7	109,4	110,0	172,9	232,8	209,1	231,8	239,1
		%	12,88	9,71	11,14	28,02	9,03	13,79	14,16	11,95	14,75	15,24	14,38	17,01	16,4
	ليبيا	ق	94,65	219,2	255,5	3,8	390,3	364,0	472,7	610,1	697,3	865,4	796,9	631,9	783,7
		%	43,06	68,9	67,79	18,36	69,83	64,63	61,22	66,26	59,48	56,67	54,79	46,37	53,9
	موريتانيا	ق	2,18	1,17	1,5	0,0	3,4	7,4	7,1	8,7	15,2	23,3	17,5	24,5	25,7
		%	0,99	0,37	0,39	0,0	0,61	1,31	0,92	0,94	1,29	1,52	1,20	1,79	1,77
المغرب	الجزائر	ق	69,19	18,9	9,4	19,3	24,9	41,2	51,9	57,5	75,7	113,0	129,6	139,7	153,8
		%	24,36	9,86	7,57	12,64	17,78	26,32	36,71	28,59	31,27	35,60	43,21	35,08	37,9
	تونس	ق	48,9	48,5	28,6	46,5	43,6	61,7	47,4	89,2	80,8	89,8	82,6	143,8	129,4
		%	17,22	25,3	23,04	30,45	31,14	39,42	33,52	44,36	33,37	28,29	27,54	36,11	31,9
	ليبيا	ق	162,1	113,9	67,2	64,4	47,3	32,9	19,8	22,7	41,9	63,8	42,4	38,4	42,4
		%	57,07	59,4	54,15	42,17	33,78	21,02	14,01	11,29	17,31	20,10	14,14	9,64	10,5
	موريتانيا	ق	3,83	10,4	18,9	22,5	24,2	20,7	22,3	31,7	43,7	50,8	45,3	76,3	79,4
		%	1,35	5,42	15,23	14,73	17,28	13,23	15,77	15,76	18,05	16,01	15,10	19,16	19,6
ليبيا	الجزائر	ق	6,32	0,0	0,7	1,9	1,8	5,9	12,6	2,3	2,4	9,9	2,6	0,9	29,4
		%	5,42	0,0	0,27	0,47	0,42	1,19	1,94	0,45	0,46	1,22	0,43	0,09	10,2
	تونس	ق	44,24	311,2	240,0	334,2	354,0	428,9	589,6	444,6	459,6	743,2	536,3	861,5	210,0
		%	37,95	86,7	92,52	82,64	82,31	86,82	90,99	87,57	87,58	91,48	88,92	90,07	72,9
	المغرب	ق	66,0	47,5	18,7	68,3	74,3	59,2	45,8	60,8	62,8	59,3	64,2	94,1	48,5
		%	56,62	13,2	7,21	16,89	17,27	11,98	7,07	11,97	11,97	7,29	10,64	9,84	16,8
	موريتانيا	ق	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
		%	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
موريتانيا	الجزائر	ق	2,21	0,57	3,0	3,2	7,7	14,8	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
		%	67,79	44,2	78,95	84,21	98,72	97,37	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
	تونس	ق	0,28	0,6	0,8	0,6	0,1	0,3	0,0	10,5	3,7	0,4	0,0	0,6	2,7
		%	8,59	46,5	21,05	15,79	1,28	1,97	0,0	98,13	97,37	28,57	0,0	26,09	67,5
	المغرب	ق	0,77	0,12	0,0	0,0	0,0	0,1	0,5	0,0	0,0	0,0	0,0	1,5	1,3
		%	23,62	9,30	0,0	0,0	0,0	0,66	100,0	0,0	0,0	0,0	0,0	65,22	32,5
	ليبيا	ق	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,2	0,1	1,0	2,3	0,2	0,0
		%	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	1,87	2,63	71,43	100,0	8,69	0,0

المصدر:- Djamel Eddine Guechi : L'Union du Maghreb Arabe, Casbah éditons , Alger, 2002, p 126.

– الصادرات العربية البينية في الفترة (2001-2010)، برنامج تمويل التجارة العربية، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 2011، ص ص 01-19.

–التقرير الاقتصاي العربي الموحد لسنة 2012، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2012، ص 419.

–مصادر إحصائية مختلفة أخرى.

الجدول رقم (09): مؤشرات التجارة البينية المغاربية في الفترة (1988-2011)–الوحدة: مليون دولار

	94-88	95-2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
تج العربية البينية	-	27719	34292	41381	47066	62901	84142	112182	134703	181089	149278	154875	187738
تجارة المغاربية البينية	1712	3514	3095	3591	3730	4278	2538	9180	11149	16651	12881	15969	16812
صادرات البينية المغاربية	860	1487	1636	1967	2011	2405	1312	3616	4269	6612	4688	6268	5998
واردات البينية المغاربية	852	1953	1459	1624	1819	1872	1226	5564	6880	10039	8092	9701	10813
مساهمة تجارة البي في إجم تج المغاربية (%)	3,9	4,5	3,8	4,3	3,8	3,4	1,5	6,1	4,6	5,4	6,2	6,2	6,6
مساهمة تجارة بين مغا في تج بين عربية(%)	-	12,7	9,0	8,7	8,1	6,8	3,0	8,1	8,4	9,2	8,6	10,3	8,9

المصدر: – طارق عبد الله أحمد منقوش: رؤية مستقبلية لبناء القدرة التنافسية لقطاع الزراعة المغاربي في الأسواق الدولية، المكتبة العصرية، المنصورة–مصر، 2013، ص ص 213-214.

– Djamel Eddine Guechi, op cit, p 123

– مصادر إحصائية مختلفة أخرى.

الشكل رقم (01): مقارنة مساهمة التجارة المغاربية البينية في إجمالي التجارة مع باقي التجمعات العربية

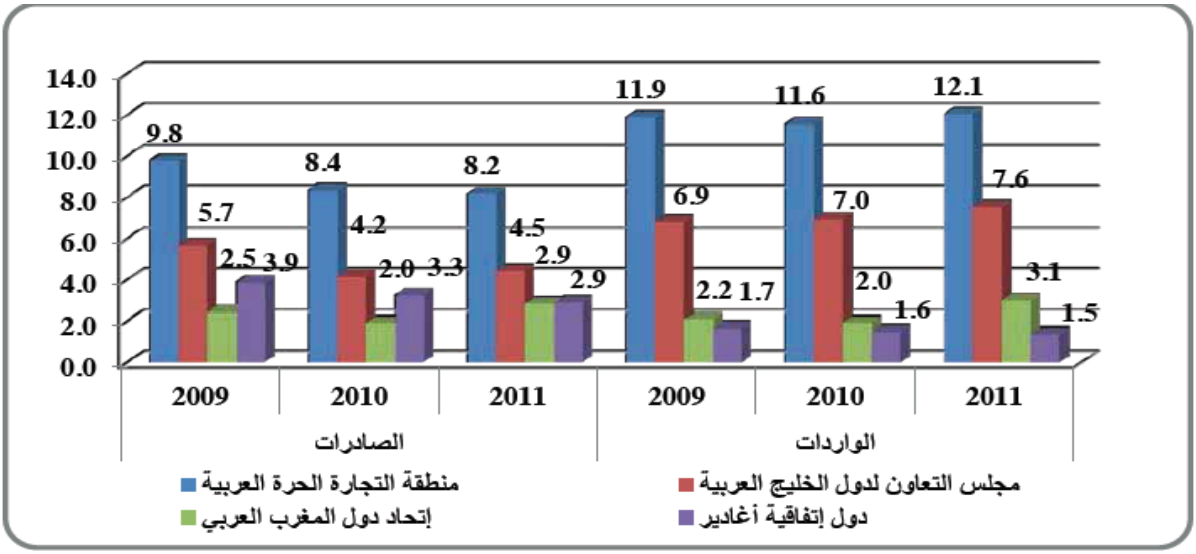

المصدر: التقرير الاقتصاي العربي الموحد لسنة 2012، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 2012، ص 177.

7– نتائج الدراسة:

– عالم اليوم هو عالم التكتلات الكبرى بامتياز

-محاولة الإقتداء نموذج الاتحاد الأوروبيأو التكتل الأوروبي وما حققه من مكاسب وانجازات لأعضائهأصبح قوة اقتصادية ثانية تنافس الولايات المتحدة الأمريكية.

- التوحد الذي تنادي به الدول المغاربية يعد قرارا رشيدا لان القوة بالوحدة والضعف والانهيار بالتشتت والمتفرقة.

- يعاني الرهانات المغاربية من جملة من المعوقات حالت دون تحقيق طموحات الشعوب المغاربية.

- الاستراتيجيات المقترحة تساهم في إنارة السبيل ودفع المشروع المغاربي إلى الأمام خدمة للمصالح المشتركة لمجموع الدول المغاربية.

8- التوصيات والاقتراحات:

- نعتقد أن السير قدما في اتجاه تحويل المشروع المغاربي من طور الحلم والتخطيط على الورق إلى طور التجربة المعاشة مسألة ضرورية أكثر منها اختيارية لذلك وجب أن توجه كل الطاقات وكل السياسات وكل الجهود في هذا الاتجاه، فالقضية يجب أن يتعامل معها كقضية مصيرية (قضية وجود أو عدم وجود).

نعتقد كذلك أن توحيد وجهات النظر تجاه أمهات القضايا المطروحة اليوم تعد خطوة مهمة ولا بد منها لتيسير تحقيق الحلم المغاربي.

- نعتقد كذلك أن أي شكل من أشكال التنسيق العربي لا يصب في اتجاه تحقيق الأمن والاستقرار والرفاه والسعادة للمواطن المغاربي، سيكون عديم الجدوى وخاليا من كل معنى.

- نعتقد كذلك بأن توفر الإرادة الصادقة والقوية لدى الطبقات الحاكمة ولدى عموم الشعوب المغاربية من شأنه أن يجعل ما نراه اليوم صعب المنال ممكنا ومتاحا وقابلا للتحقيق خلال السنوات القليلة القادمة.

- نعتقد أيضا أنه أمام مؤسسات المجتمع المدني دورا كبيرا يجب أن تلعبه لتقريب وجهات النظر ودفع الأنظمة الحاكمة بالمنطقة المغاربية نحو الوحدة الحقيقية.(التأسيس لنوع من الديبلوماسية الموازية).

- نعتقد كذلك أنه على النخبة المثقفة والنخبة السياسية أن تطور من خطابها في اتجاه تقريب وجهات النظر حول المشروع المغاربي المنتظر. لأنه من المثير حقيقة للاستغراب هو أن نجد النخب الفكرية والسياسية الحاملة للمشروع القومي العروبي مختلفة فيما بينها اختلافات جوهرية عميقة تصل حد التخوين وحتى التقاتل (التاريخ العدائي بين البعث السوري والبعث العراقي) ففي تونس مثلا توجد العديد من الأحزاب القومية كان جدير بها أن تتوحد فيما بينها قبل أن تفكر في توحيد أمة بأكملها.

الخاتمة:

نختم هذه المداخلة بالتأكيد على أن كل تأخير على مستوى التنسيق السياسي والاقتصادي والعلمي والثقافي والعسكري، سيجعلنا ندفع ثمن هذا التفرق لعقود قادمة، وسيصدق في هذه الأمة التي يبدو وكأنها أضاعت بوصلتها وفقدت الإحساس بالزمان والمكان ذلك القول الذي يقول:" يفعل الجاهل بنفسه ما لا يفعله العدو بعدوه."

قائمة المراجع:

1- بخوش صبيحة: " اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989- 2007"، الطبعة الأولى، دار الحامد، الجزائر،2011، ص ص 310-311.

2- محمدالأمينولدأحمدجدو: " أثرالمتغيراتالعالميةالجديدةفيديناميةالتكاملالاقتصاديفيالمغربالعربي "، مجلة المستقبلالعربي، العدد 268 ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، جوان 2001، ص ص 30-31.

3- " تداعيات الأزمة المالية العالمية على دول مجلس التعاون ودول المغرب العربي "، افتتاحية العدد، مجلة شؤون خليجية، العدد 57، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، 2009، ص 75.

4-كرازديإسماعيل: " آفاق التجربة التكاملية بين دول المغرب العربي "، مقال منشور على موقع سياسة: www.politics-ar.com.

5- عادل مساوي-عبد العلي حامي الدين: " المغرب العربي-التفاعلات المحلية والإقليمية والإسلامية "، مجلة البيان، التقرير الرابع، الرياض، ديسمبر 2010، ص ص 15-16.

6- توفيق المدني: " ديناميكية التعاون الإقليمي في المشروع المغاربي "، مجلة شؤون الأوسط، العدد 90، بيروت، ديسمبر 1999، ص ص 18-19.

07- الإعلان الخاص بقيام منطقة التبادل الحر بين دول اتحاد المغرب العربي، تونس، 02 فيفري 1994، ص ص 01-02.

08- معطيات الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي على الموقع الإلكتروني: www.maghrebarabe.com